حدود التباين في العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية

برز التباين في وجهات النظر بين الادارة الاميركية واسرائيل مع انفراط عقد حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل، بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٠. وقد حدث هذا التباين، اصلاً، على خلفية رفض الحكومة الاسرائيلية الردّ بالايجاب على مبادرة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ذات النقاط الخمس، المنبثقة، اصلاً، من مشروع التسوية الاسرائيلي الذي اقرّته الحكومة الاسرائيلية، بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٠، لعقد لقاء ثلاثي لوزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، تمهيداً لعقد لقاء القاهرة بين وفد فلسطين وآخر اسرائيلي، بغية الاتفاق على اجراء انتخابات في المناطق المحتلة. لاختيار ممثلين فلسطينيين معتمدين للتفاوض مع اسرائيل.

ولقد أخذ هذا التباين مسارات عدة، اكد كلا الطرفين، عبرها، بعض ثوابت سياسته؛ ومن ثمّ التنديد العلني بمواقف الآخر. وازدادت وتيرته وحدّته خلال فترة عمل الحكومة الاسرائيلية الانتقالية، برئاسة اسحق شامير، ثمّ بعد فشل المعراخ، بزعامة شمعون بيرس، في تشكيل حكومة جديدة، وصولاً الى نجاح الليكود، بزعامة شامير، في تشكيل حكومة جديدة، ضيّقة القاعدة البرلمانية، تستند الى الائتلاف مع الاحزاب اليمينية المتطرفة والاحزاب الدينية القومية والدينية الاصولية؛ خاصة وان هناك من اشار باصبع الاتهام الى الدور الاميركي في عملية اسقاط حكومة الوحدة الوطنية، على امل تشكيل حكومة معراخية بديلة منها، تكون اكثر مرونة في تفهّم الموقف في ظل المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، التي اصبحت اكثر وضوحاً مع بداية عهد الرئيس الاميركي، جورج بوش.

ومع تسلّم شامير مهام رئاسة الحكومة الانتقالية دخلت مسيرة السلام في الشرق الاوسط ثلاجة الجمود السياسي، انتظاراً لتشكيل حكومة اسرائيلية جديدة. وخلال تلك الفترة، التي امتدت ثلاثة شهور، انتهجت الحكومة الانتقالية لعبة شدّ الحبل في تعاطيها مع الادارة الاميركية، ازاء بعض القضايا ذات العلاقة بمواقفها من ازمة الشرق الاوسط، وفي مقدّمها قضية الاستيطان في المناطق المحتلة، والردّ على اسئلة الوزير بيكر، في محاولة لخلق وقائع على الارض، واحداث تغيير في الموقف الاميركي تجاه المسيرة السلمية في المنطقة، بهدف ترسيخ الشعار الذي رفعه شامير «السلام مقابل السلام» مع الدول العربية، وتجاوز شعار «الارض مقابل السلام» الذي ترفعه م.ت.ف. وتأيّده الادارة الاميركية.

وتمشّياً مع تلك التوجهات الاسرائيلية، وبغرض تحديد المواقف السياسية، صرّح مدير عام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسي بن ـ اهرون، بأن شامير لن يرد بالايجاب على اسئلة الوزير بيكر، وأعلن عن اقامة مستوطنتين جديدتين في المناطق المحتلة ـ كان تمّ اتفاق على اقامتهما، اضافة الى اربع مستوطنات اخرى، في الاتفاق الائتلافي لحكومة الوحدة الوطنية. غير ان الاتفاق لم يوضع في حيّز التنفيذ، لأسباب عدة، منها الموقف الاميركي المعارض للاستيطان في المناطق المحتلة ـ وتشييد بعض الاحياء السكنية في القدس الشرقية. وبالفعل، تمّ الاستيلاء على مبنى فندق ماريوحنا في الحي المسيحي، في القدس الشرقية، وأُجريت عملية تكثيف للاستيطان اليهودي بجوار قبر يوسف، في نابلس (عل همشمار، ٢٣/٣/١٩٩٠).

لقد اقدمت الحكومة الاسرائيلية الانتقالية على خلق تلك الوقائع، مع علمها المسبق بحقيقة الموقف الاميركي من الاستيطان، راغبة في استغلال الفترة الانتقالية في تحقيق انجازات عدة على صعيد العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية، متجاهلة بذلك دعوة وزير الخارجية الاميركية لها، بصورة علنية للمرة الاولى، للاعلان